

الاصطلاح البلاغي في آيات من الذكر الحكيم - دراسة تحليلية اصطلاحية -

Rhetorical terminology in verses from the Holy Quran analytic terminology study

د. حكيم بوغازي (*)

مخبر الدراسات الأدبية واللغوية في الجزائر
من العهد التركي إلى العصر الحديث
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر)
hakim.boughazi@univ-mosta.dz

تاريخ النشر:
2022/06/13

تاريخ القبول:
2021/12/10

تاريخ الاستلام:
2021/10/30



ملخص:

تتغيا هذه المداخلة دراسة آيات من القرآن الكريم، دراسة تحليلية تأصلية للمناحي البلاغية التي ذكرها أعلامنا المغاربة قبل القرن العاشر الهجري في كتبهم البلاغية، على غرار السجلماسي صاحب المنزوع وصاحبه ابن البناء العددي صاحب الروض المريع وغيرهما كثير.

كما تتأسس على بيان المراد من التفسير البلاغي للقرآن الكريم، في بعده التأصيلي والتفصيلي وصولا إلى تبئير البنية الداخلية للقاعدة البلاغية، التي تفرع عنها الحكم والشاهد، وإذ ذاك فإننا نروم البحث عن الماهية البلاغية للمصطلح بعد فهم المعنى الخاص والعام المراد من قوله تعالى، وكيف ساهم هذا الأخير في تأسيس علم الاصطلاح البلاغي عند المغاربة في كتبهم الأولى.

وإذا كان الأصوليون قد أسسوا لقاعدة: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فإننا ههنا نطرح إشكالا يتماسف إلى حد ما والدراسات البلاغية الجديدة ما بعد البنيوية، ويتقاطع تقاطعا كليا وهذه العبارة المسوقة سلفا، وهو: كيف صنّع الاصطلاح البلاغي عند المغاربة قبل القرن العاشر الهجري؟ وأتى لنا دراسة هذا المصطلح قريبا من القرآن الكريم؟ وكيف نمثّل تفسير آيات الذكر الحكيم في إطار تأصيل الدرس

البلاغي العربي؟

الكلمات المفتاحية:

الاصطلاح البلاغي؛ القرآن الكريم، المصطلح البلاغي؛ دراسة اصطلاحية

Abstract :

The focus of this intervention is the study of verses from the Noble Qur'an, an original analytical study of the rhetorical terms mentioned by our Maghribins scholars before the tenth century AH in their rhetorical books, such as Al-Sijlmasi, the owner of Al-Manza', and Ibn

(*) المؤلف المراسل.

Al-Bana' Al-Numa'i, the owner of Al-Rawd Al-Marai', and many others.

It is also based on the statement of the rhetorical interpretation of the Holy Qur'an, in its original and detailed dimensions, up to the internal structure of the rhetorical base, from which the judgment and the witness branch. In establishing the rhetorical terminology of the Maghribins in their first books.

Here we pose a problem that is somewhat sympathetic to the new, post-structuralist rhetorical studies, and completely intersects with this previously quoted phrase, which is: How was the rhetorical terminology made by Maghribins before the tenth century AH? How can we study this term close to the Holy Qur'an? How do we represent the interpretation of the verses of the wise Quran within the framework of rooting the Arabic rhetorical lesson

Keywords:

rhetorical terminology; The Holy Qur'an, rhetorical term; conventional study

1. مقدمة

تتغيا هذه المداخلة دراسة آيات من القرآن الكريم، دراسة تحليلية تأصلية للمناحي البلاغية التي ذكرها أعلامنا المغاربة قبل القرن العاشر الهجري في كتبهم البلاغية، على غرار السجلماسي صاحب المنزع وصاحبه ابن البنّاء العددي صاحب الروض المريع وغيرهما كثير.

كما تتأسس على بيان المراد من التفسير البلاغي للقرآن الكريم، في بعده التأصيلي والتفصيلي، وصولا إلى تبئير البنية الداخلية للقاعدة البلاغية، التي تفرّع عنها الحكم والشاهد، وإذ ذلك فإننا نروم البحث عن الماهية البلاغية للمصطلح بعد فهم المعنى الخاص والعام المراد من قوله تعالى، وكيف ساهم هذا الأخير في تأسيس علم الاصطلاح البلاغي عند المغاربة في كتبهم الأولى.

وإذا كان الأصوليون قد أسسوا لقاعدة: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فإننا ههنا نطرح إشكالا يتماسف إلى حد ما والدراسات البلاغية الجديدة ما بعد البنيوية، ويتقاطع تقاطعا كليا وهذه العبارة المسوقة سلفا، وهو: كيف صنّع الاصطلاح البلاغي عند المغاربة قبل القرن العاشر الهجري؟ وأتى لنا دراسة هذا المصطلح قريبا من القرآن الكريم؟ وكيف تتمثل تفسير آيات الذكر الحكيم في إطار تأصيل الدرس البلاغي العربي؟

وللإجابة عن مثل هكذا إشكالات وجب علينا أن نستقرّي تاريخ البلاغة المغربية عند أعلامنا المغاربة والمشاركة، كما أننا نستجيز البحث في الدرس البلاغي من طريق المنهج التحليلي البلاغي من خلال دراسة الشواهد القرآنية التي وُضعت للتدليل على المصطلح البلاغي مع بيان معناه الجمهوري واللغوي على حد تعبير السجلماسي في المنزع البديع.

فبعد أن نستوضح توجّه السجلماسي في منزهه، ثم ماذا أراد بكلامه مثلا، نعرّج على بعض من الأمثلة التي ساقها في كتابه والتي وظّف فيها شواهد من القرآن الكريم، للتدليل والبرهنة على مسعاه

الذي طرّقه في توطنه، وأبان عنه في صناعته للأجناس العشرة العليا، ثم نستطرد الحديث إلى الروض المرعب في صناعة البديع و نمثّل ببعض من الشواهد التي أتى ابن البنّاء على ذكرها، وكيف فسّر الشاهد من القرآن بتناسب أو باصطلاح أو بغير ذلك.

وغاياتنا في ذلك تحديد معالم الدرس البلاغي الذي انبنى أساسا على مدرك الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم، والذي بلغ منتهاه كل بقاع الأرض بحثا وتنقيبا عن الأوجه البلاغية التي صنعت الدرس البلاغي العربي.

ثم إنّ المتلقّي للخطاب البلاغي المغربي القديم، يجده قد استقرّ مقامه على منهج بلاغي أضاف الكثير لما انتهى إليه الأمر لدى المشاركة، ونخصّ بالحديث هاهنا: تلك المدونات التي استأثرت بالفلسفة الأرسطية والمنطق الرياضي التجريدي مسلكا (انظر: بوغازي، حكيم(2018)، صفحة 11) ومدارسة ومنهجية، وهو باب يكشف لنا الوشاح عن عديد القضايا البلاغية، التي تمّ تحليلها وفقا لتطبيق الآليات المنطقية الصوريّة والرياضية، لغاية اصطناع المصطلحات واستقراء الشواهد البلاغية بالتأويل والتفسير.

وتفسير ذلك لا نجد في الأقاويل المختصرة ولا الشواهد المتبّعة، و إنّما مرده إلى الاستقراء الدقيق لهذه المدونات، التي تحتاج كل مرة إلى قراءة متجدّدة، كونها أودعت أصداف الألفاظ، وتحلّت بفرائدها صدور المحافل والمحاضر، وذلك لاشتمالها على أساليب الحسن والجمال الفني، واستيلائها في الجودة على أمد الكمال، فعدت مكسبا للمكتبات، وموردا معينا للبحث لا ينفك عنه ذو همّة عالية وقدم في العلم راسخة.

ولمّا كان علم البلاغة من العلوم العليّة، يعنى بها كل ذي همّة زكيّة؛ في بيان المسخوط والمقبول من القول، سخر المولى جل ثناؤه من يتتبع أغوارها، ويأتي على مداركها المسجورة ومعالمها المسطورة، فحسبنا أن نجد عند المغاربة من تصدى لفيضها العرمم، وبحرها الذي لا ساحل له؛ فتارة شرحا واختصارا، وتارة تجديدا وتحيينا، انظر: (بوغازي، حكيم،(2018)، صفحة 212).

دأب السجلماسي في منزعه البديع على بناء الأجناس وفق هرمية متعالية الأوجه، تبرز الأنواع وأنواع الأنواع، وتدلل بدورها على الكينونة الاصطلاحية، التي تنبثق من مواد علمية مختلفة تكاد تلامس في معظمها المعطى الفلسفي الهولي، والرياضي المعقّد أحيانا.

وقصد إفهام المتتبع لمناحي أبوابه الاصطلاحية، تفرّد بالتطبيق والتدليل على كل صغيرة وكبيرة، سواء كان ذلك من القرآن الكريم أو من عيون الشعر العربي أو من الحديث النبوي الشريف، و من ماثور كلام العرب وغير العرب.

ولتوضيح المنحى التطبيقي الذي صاغه السجلماسي، عنّ لنا أن نضع جدولا تراتبيا نوضح من خلاله الكم التمثيلي الهائل، الذي جعله بين يدي القارئ توضيحا وتفعيلا وحجاجا:

نصوص متفرقة		الشعر العربي		الحديث النبوي	القرآن الكريم		الشواهد
	16	مكرر 23	677	05 أحاديث	10 مكررة	214	العدد
	نصا		بيتا				

كما يجب أن نؤكد، على أن الهالة الشعرية التي اصطبغ بها المنزع تدل دلالة جوهرية على التوجه الأسلوبي الذي حاول السجلماسي (بوغازي، حكيم)، (2018) (صفحة 18) الوقوف عليه بداية من العتبة وليس الاستشهاد و المحاجة القوية والتوظيف السليم للشواهد الشعرية والقرآنية وغيرها، إلا تظمينا وتوضيحا واستجلاء لكل لبس قد يلحق بجملة الأجناس البلاغية، التي أتى على حصرها وتحليلها وتقسيم أنواعها.

وإذا ما أخذنا في الحسبان اشتغال السجلماسي على فكرة وجاهة المصطلح البلاغي وتجنيسه خدمة للأسلوب وطلبا للإفهام والتفسير، فمن هنا تكون البلاغة السجلماسية- تجوزا- قد حازت معيار " الإقناع و الصنعة الجمالية؛ فقد اتسعت للوظيفتين بالحجاجية والجمالية... " (مشبال، محمد) (2014) (صفحة 105)، ويكون حرصه على تبني طريق جديد ومسلوك قويم، قصد إحصاء نظوم الكلام - وهو هدف قد رسم معالمه بداية الكتاب-، وفق المصطلحات التي تخدمه، مطلبا أساسيا في منزعه وغير منزعه.

2. الشاهد البلاغي وصناعة المصطلح عند السجلماسي:

يعتمد السجلماسي في هذه المحطة، على معيار التطبيق بعد التنظير في "الموطئ" و "الفاعل"، حيث " ينتقل بنا إلى إبراز العلاقة بين الكلمة في شبكتها الفنية الأسلوبية وبين حملتها الاصطلاحية المحصورة بالسياق والصناعة" (الغازي، علال) (1999) (صفحة 518)، مستجدا بملكته في الحفظ والتأويل والتفسير، من أجل هدف واحد وهو إضاءة دلالات الشاهد وتقوية معانيه التي تخدم المصطلح الذي ارتضاه في تشجييره وأجناسه العشرة.

يُعتبر المسعى البلاغي الذي أنشده السجلماسي، في التأسيس والتوضيح المنهجي للشواهد البلاغية في علاقاتها المترابطة مع الاصطلاحات، بناء خاصا بمعيار الأسلوب/الخطاب الذي يجعل من الاعتبار المناسب مرحلة حاسمة في تحديد الأمثلة التي تتسجم والمصطلحات، ومن ثمة الإنباء عن مقاصدها التأويلية، بقصد المحاجة والإقناع، أين كان النص الحجاجي القديم يتم وفق "... التفكير في الحجج

وترتيبها وصياغتها... (مشبال، محمد (2014) صفحة 121) والاعتماد على البنية المعرفية للنصوص، بغية زيادة حجم العناصر الحجاجية.

ولا يفتأ السجلماسي يحدّد العناصر التركيبية للشاهد البلاغي (قرآن وغيره)، "فتأملنا لما قاله في تحليل الشواهد دليل على عمق إشارتنا إلى سعيه وراء وجوه التركيب للبحث عن حلول لما يطرحه المصطلح من جهة، والشواهد من جهة أخرى، وما خلقته من أشكال سواء في التحليل بينه وبين من عرض لها أو في التوظيف... (الغازي، علال (1999) صفحة 518)، الذي استدعى البرهنة عليه من حين إلى حين.

ثم إن الصناعة الاصطلاحية السجلماسية، الموظفة في المنزع تنبئ عن الحس المعرفي القوي، الذي يأخذ من المقولات الأرسطية الكثير، ومن المحمول الفلسفي العربي ما تمت مناقشته في باب الحدود وغيرها، فمثلا " يأخذ بمبدأ أرسطو القائل بالتباين في الأسماء إذا كانت هناك أعراض لفظية مثل الاشتراك وما أشبهه، فإنه يجب أن تخلص بالتفصيل والتقسيم الناتجين عن التحديد" (مفتاح، محمد، (2001) صفحة 64)، وهنا يوظف الشاهد في محلّه من كلا النوعين.

إنّ الغاية المثلى التي يتوخاها تتمثّل في "تشذيب الطريق أمام المعنى، التي تخدم مقصديته الصناعية في توجيه الشواهد بمعانيها ومبانيها، نحو خدمة سياق ذلك المصطلح" (الغازي، علال (1999) صفحة 520).

2.1. تطبيقات اصطلاحية وشواهد القرآنية:

خلال هذا الجزء من العمل التطبيقي نحرص على بيان نصيب فقط من النماذج الاصطلاحية المدعّمة بالشواهد البلاغية، ونترك المجال للبحث في قادم الأعمال.

1- مصطلح التخصيص: فيقول فيه: "... وأما الفاعل فهو : قول مركّب من جزأين: أولهما كلي، ولآخرهما جزئي، لغرض في السياق يفيد فيه الجزئي مزيد مزية لا يفيدها الكلي، ... ومن صوره قوله تعالى: [مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ] (سورة البقرة، الآية 98). فقوله (وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ) تخصيص، والمزية التشريف في النوع" (السجلماسي، (1980) صفحة 183) وهو كثير في الكتاب.

2- مصطلح الاكتفاء: دلّل عليه بقوله تعالى: [وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا] (سورة الزمر، الآية 73) فالجواب أيضا محذوف ... لأن السامع يترك مع أقصى تخيله بتقديره أشياء لا يحيط بها الوصف... وتقديره في الآية قوله تعالى (حتى إذا جاؤوها جاؤوها) أي

وقد فتحت أبوابها والواو واو الحال، (السجلماسي، (1980) صفحة 175) وهنا مقدرة تفسيرية هائلة وتأويلية رائعة لمقام آي القرآن الكريم .

3- مصطلح المساواة: وهو المصطلح الأول الذي من ضمن الإيجاز وجنس متوسط، حيث قال فيه السجلماسي: ((والموطئ فيه بين، والفاعل فيه: هو قول مركب من أجزاء فيه، مساوية لمضمونها مطابقة له من غير زيادة ولا نقصان، وهذا النوع هو من الدلالة في المرتبة العالية، والطبقة الرفيعة، فإن الألفاظ بما هي ذوات معانٍ، والمعاني بما هي ذوات ألفاظ، ينبغي لكل منهما أن يكون طبقاً للآخر، وإن أمكن إمساس اللفظ شبه المعنى فهو أتم وأفضل، مثاله قول الخليل: (صرّ الجندب، وصرصر البازي، كأنهم تصوروا في صوت الجندب استطالة، فقالوا صرّ... ومن صورّه في القرآن الكريم كثير، كقوله عزّ وجلّ: [قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ] (سورة الإخلاص، الآية 01) وكقوله تعالى: [إِنَّا أَعْطَيْنَكَ الْكَوْثَرَ] (سورة الكوثر، الآية 1) إلى غير ذلك ممّا لا يعدّ... (السجلماسي، (1980) صفحة 183) ، ثم جاء ببعض الشواهد الشعرية التي تكررت عند سلفه البلاغيين.

كما تطرّق إلى هذا المفهوم قدامة بن جعفر (-327هـ) في باب (نعت انتلاف اللفظ مع المعنى فقال: " المساواة، وهو أن يكون اللفظ مساويا للمعنى حتى لا يزيد عليه، ولا ينقص عنه، وهذه هي البلاغة التي وصف بها بعض الكتاب رجلا ، فقال: كانت ألفاظه قوالب لمعانيه، أي هي مساوية لها لا يفضل أحدهما على الآخر" (ابن جعفر، قدامة (دت) صفحة 153) .

وأما صاحب التحرير والتحبير، فقد صاغ لنا تعريف قدامة بن جعفر بنوع من التلخيص، متسائلا عن فحوى جمعه ما بين المساواة والإشارة في باب واحد. ثم أردف يبيّن لنا أقسام المساواة عنده فقال: " قلت: المساواة تطلق ويراد بها معنيان: أحدهما أن تكون ألفاظها ألفاظ المعنى الموضوع له، فتلك هي التي لا تزيد على المعنى ولا تقصر عنه، وهي التي لا تجتمع مع الإشارة ولا مع الإرداف، ولا غيرهما من الكلام، الذي لفظه أقلّ من معناه. والثاني أن يكون لفظ الكلام غير لفظ معناه الموضوع له، كالإشارة والإرداف وما جرى هذا المجرى، فإن كانت كذلك ولم يأت المتكلم في أثناء الكلام وخلالها بلفظة زائدة على لفظة المقصد الذي قصده لإقامة وزن، أو لاستدعاء قافية، أو تتميم معنى، أو لإيغال أو سجة فتلك أيضا مساواة، لأن لكل باب لفظا يخصّه، فمتى زاد على ذلك اللفظ الدال على ذلك المعنى المقصود كان الكلام غير موصوف بالمساواة" (المصري، ابن أبي الأصعب، (دت) صفحة 197) .

ثم لم يتوقف ابن أبي الأصعب المصري (-654هـ) عند هذا الأمر، بل حاول أن يضعنا في صلب الأمر، حين أشار إلى أقسام الكلام، معتبرا الإيجاز والإطناب نوعيه، والمساواة شريكتهما في الأمر،

فقال: "واعلم أنّ البلاغة قسمان: إيجاز وإطناب، والمساواة معتبرة في القسمين معا،" (المصري، ابن أبي الأصبغ،(دت) صفحة 197) ، ثم أورد الحديث عن باب الإشارة مستقلا، مع مناقشته لقدماء دائما.

كما نلفي أسامة بن منقذ(-584هـ) قد حشد له معانٍ لم تكن عند المتقدمين، بحيث أشار إلى مسألة جدّ مهمّة وهي الاتباع والابتداع في القول بين الملقى والمتلقى، فقال: "باب المساواة: وهو مساواة الآخذ منه للآخذ عنه، والأوّل أحقّ به، لأنه ابتدع، والثاني اتّبع، فأوّل سابق، والثاني لاحق،" (ابن منقذ، أسامة،(دت) صفحة 194)، وهو بذلك يتحدث عن الأبيات الشعرية التي قيلت، ثم يأتي شاعر تابع ويتحدث بكلام مساوٍ لها، وهذا ليس من باب صنف الكلام الذي كنا نتحدث فيه.

وعلى العموم فالمساواة هي: " تأدية المعنى المراد بعبارة مساوية له بأن تكون الألفاظ على قدر المعاني ، لا يزيد بعضها على بعض، كقوله تعالى: [وَمَا نُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ نَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ]، فإنّ اللفظ في هذه الآية على قدر المعنى لا ينقص عنه،... والكلام الذي ساوى لفظه معناه، ينقسم إلى قسمين: الأوّل الذي تكون فيه المساواة مع رعاية الاختصار كقوله تعالى: [هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ] والثاني الذي تكون فيه المساواة بدون اختصار، ويسمى (متعارف الأوساط) وهو تأدية المقصود من غير طلب الاختصار، كقوله تعالى: (حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ) (الديباجي، السيد ابراهيم، (1378) صفحة 123) ، وهو تام في التدليل على ما تقدّم ذكره.

ونحن نؤيّد ما ذهب إليه الباحث إبراهيم محمود علان في قوله: " ونحن نعتقد أنّ المساواة من علم المعاني، لأنه الفرع الثالث من الإيجاز والإطناب، ... ولأنّ الأصل أن يكون اللفظ مساويا للمعنى، حتى يستقيم الكلام... " (علان، ابراهيم محمود،(2002) صفحة 575) ، وهو ما مذهب أغلب التعاريف التي سقناها عند المشاركة والمغاربة.

3. الشاهد البلاغي وصناعة المصطلح عند ابن البناء

و لما كان مدار الأمر في البلاغة، تحقيق النسيج الإعجازي للنص القرآني، "... دفعت صفة الإعجاز العرب دفعا قويا نحو البلاغة يدرسونها ويعمقون البحث فيها لتكون وسيلة تساعدهم على فهم ذلك الإعجاز..." (الخلايلة، محمد خليل،(2006) صفحة 23) ، كان لزاما على ابن البناء العددي أن يتبع هذا السنن في بداية حديثه عن أفانين القول ومعايير النصوص حصرا ووصفا، حيث يقول: "... فهو للناس بيانٌ ولكل شيء تبيين، قُضرت دون بلاغته وبراعته الفهوم وانحصرت تحت كليّاته وجزئياته جميع العلوم" (العددي، ابن البناء،(2006) صفحة 68) : فمسألة البيان التي عناها المؤلف في مستهل دراسته، قصد من خلالها كل ما له علاقة بالوضوح، مصداقا لقوله تعالى: (هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ

لِلْمُتَّقِينَ) (سورة: آل عمران، الآية 138).

وتفسير ذلك جلي لا لبس فيه ولا غموض، وتبيان أيّ عارض لكل شيء في الوجود، لا يَعْرُبُ عنه متقال ذرة في السماوات ولا في الأرض، بحيث تقصر دون بلاغته الفهوم، التي عجزت عن الإتيان بأقل من سورة على دعوى ما نصّ عليه القرآن الكريم، في مسألة التحدي الذي مارسه الله تعالى على هؤلاء الكفرة المعاندين.

فمن الأكيد جداً، أنّ هذا التساؤل التاريخي الذي تتصاقب توجهاته؛ فلسفية كانت أو أدبية "قد نحت مجرى البحث الإعجازي... والذي يهمننا في هذا المجال، هو أن البحث في إعجاز القرآن بلاغياً صار منحى قائم الذات، يفتتح الحديث فيه، في الغالب، بديباجة تذكر بالأوجه الإعجازية الأخرى المقبول منها والمرفوض... (العمرى، محمد، (1999) صفحة 161)"، وهو نهج قد نحا فيه ابن البناء منحى منطقي رياضي، قصد معالجة البحث الإعجازي من منطلق أنالوجي صوري.

ثم إنّنا إذا استقرينا الكلام وجدنا الأمر بيّن رسمه جلي اسمه، حيث استقر رأي المراكشي على تبيان ثلاثة أمور أساسية، توجه بها إلى القارئ، جاعلاً من تقريب أصول صناعة البديع في المقام الأول، ثم الحديث عن الأساليب البلاغية التي من الممكن أن يدخل ضمنها فيقول: "غرضي أن أقرب في هذا الكتاب من أصول صناعة البديع ومن أساليبها البلاغية ووجوه التفريع، تقريبا غير مخل وتأليفا غير ممل، يصغر جرمه ويكثر علمه، وسميته الرّوض المريع في صناعة البديع... ومنفعته في زيادة المُنّة وفهم الكتاب والسنة" (العددي، ابن البناء، (2006) صفحة 68)، وهذا ما كان سلفه يبحثون عن مغزاه، من خلال مدارسهم لأوجه البلاغة في القرآن الكريم.

وسبيل افتراع المعاني جلي في الفصل الأول من الباب الأول، الذي حصره في تبيان مصطلح الدلالة، إذ استهله بالحديث عن تقسيمات الكلام إلى لفظ ومعنى، على أن هذه الثنائية سرعان ما تستدعي تفريعات أخرى وفق نمط التفكير والتسلسل، لتحيلنا إلى أشياء مركبة وأخرى مجزأة، إلى أن يصل الكاتب إلى محدّدات المعرفة اللغوية، والبناء الفني والنحوي و الاغتراف من الدرس الصّرفي وما شاكله قبل الولوج إلى مباحث البلاغة، التي تأتي بعد مراس واستناد إلى دعم نحوي كبير.

3، 1. مفهوم البلاغة عند ابن البناء العددي:

يقول فيها بداية الفصل: "والبلاغة هي أن يعبر عن المعنى المطلوب عبارة يسهل بها حصوله في النفس متمكنا من الغرض المقصود، وليس كل واحد من الناس يسهل عليه الوجيز ولا كلهم لا يفهم إلا من البسيط، بل هم على ثلاث رتب: منهم من يكتفي بالوجيز ويثقل عليه البسيط، ومن هم من لا يفهم

الوجيز بل البسيط، ومنهم المتوسط، فلذلك انقسم الخطاب في البلاغة إلى الإيجاز والمساواة والتطويل وبحسب الأغراض من الخطاب أيضا بحسب الأحوال" (العدي، ابن البناء، (2006) صفحة 87) فألحق المعنى الذي في النفس بالقصدية عند القول من منطلق الإيجاز موضع الإيجاز والحذف موضع الحذف والإطالة موضع الإطالة وهو كذلك توطئة للأسلوبية التي ستظهر فيما بعد.

كما وشّح ابن البناء العددي حاشية كتابه، بتعريف آخر جاء فيه: البلاغة هي "التعبير عن معنى سديد بلفظ شريف رائق مُنبئ عن المقصود من غير مزيد فيه" (العدي، ابن البناء، (2006) صفحة 87) وهنا نعرف معرفة يقينية بأنه لم يجتر التعاريف السابقة له، فقد اتّبع طريقة جديدة في رسم الحدود ووضع التعاريف، انطلاقا من الفهم العام للمبحث، ومواضيعه المهيمنة على خصوصياته الموضوعية، ذات طابع بلاغي أو نقدي على العموم، ناهيك عن تفريقه ما بين البلاغة والفصاحة وعلم البيان وصناعة البديع.

كما أن هذا التعريف حوى بلاغتين: بلاغة الكلام في قوله: التعبير عن معنى سديد بلفظ شريف رائق، وبلاغة المتكلم في قوله: مُنبئ عن المقصود من غير مزيد فيه، وإلى مثل هذا يشير عبد العزيز قلقيلة: "بلاغة الكلام: مطابقته لمقتضى الحال مع سلامته من العيوب، وبلاغة المتكلم: ملكة راسخة في نفس صاحبها يتمكن بها من تأليف كلام بليغ في أي معنى يريد..." (قلقيلة، عبده عبد العزيز، (1992) صفحة 32)، وكان ابن البناء قد أفرد بابا للبيان الذي يكون بتوفيق من الله تعالى، يمكن صاحبه من الحديث عن أي شيء بلفظ رائق منبئ مقصود متمم لمعنى في ذات الملقى.

3، 2. تطبيقات اصطلاحية وشواهد القرآنية:

إن استقراء جميع الشواهد البلاغية التي أتى ابن البناء العددي على ذكرها في هذا المقام من كتابه: الروض المربع قد أتت على جزء معتبر من الكتاب، ونحن إذ نوظّفها ههنا فإننا بصدد الإبانة عن تعامله مع آي القرآن الكريم وضعا وتحليلا، حيث نورد الأمثلة الآتية:

1- مصطلح الخروج (التخلص): فعلى عادة المراكشي في كتابه، لم يبادر إلى تسمية كلا المصطلحين، إلاّ أنّه أبان عن المثال الدال على ذلك، من القرآن الكريم-آيتين- ومن عيون الشعر العربي -بيت علي بن محمد الكوفي (ق3هـ)- ، والخروج كما هو معلوم أول من ذكره ابن المعتز وسمّاه "حسن الخروج من معنى إلى معنى" (ابن المعتز، عبد الله، (1982) صفحة 60)، كما استعمله السجلماسي أساسا في النوع الثاني من قسمة نوع التوجيه، وهو الخروج... فهو يري المتكلم أنّه يريد وصف شيء، وهو إنّما يريد آخر يخرج القول إليه... ومن شرط هذا النوع، لطف التخلص وتغلّغه، واستنقضاء المعنى وشرفه" (السجلماسي، (1980) صفحة 472).

وابن رشيق ذكره مرة بـ(التخلص) ومرة بـ(الخروج) فقال: "وأما الخروج فهو عندهم شبيه الاستطراد وليس به، لأن الخروج إنما هو أن تخرج من نسيب إلى مدح أو غيره بلطف تحيل ثم تتماهى فيما خرجت إليه... ومن الناس من يسمي الخروج تخلصا وتوسلا..." (ابن رشيق، 1955) (صفحة 234).

ويبدو أن ابن البناء العددي قد أخذ الكثير من الاصطلاحات من العمدة، ومن الشواهد التي ساقها، شاهده قوله تعالى: (أَذَلَّكَ خَيْرٌ نَزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ إِنَّا جَعَلْنَاهَا فِتْنَةً لِلظَّالِمِينَ) (سورة الصافات، الآية: 62-63)، (فخرج من وصف المخلصين وما أعد لهم (خير نزلا)، إلى وصف الظالمين وما أعد لهم (شجرة الزقوم) إِنَّا جَعَلْنَاهَا فِتْنَةً لِلظَّالِمِينَ) (العددي، ابن البناء، 2006) (صفحة 95) فكان هذا التأويل على وجازته كافيا في الدلالة على المراد.

2- مصطلح التجريد: وهو من المصطلحات التي وظّف فيها المنطق و بعضا من مصطلحاته فقال فيه: ((أو يخرج من إثبات الشيء إلى نفيه بالقوة أو بالفعل ويقال له التجريد، كقوله تعالى: (فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّفِيعِينَ) (سورة المدثر، الآية، 47)، معناه لا شفاعة لهم فتفتعهم، فليس المراد إثبات الشفاعة غير نافعة، بل نفي الشفاعة لهم) (العددي، ابن البناء، 2006) (صفحة 97)، وهو شرح استوفى فيه التعريف كاملا والشاهد بالتحليل والتعليل.

في حين نفي السجلماسي يغيّر المصطلح إلى ما يرضاه فيضعه في النوع المتعلق "بإبدال السلب ووضعه موضع الإيجاب"، فيقول معلقا على هذا التوجه: "وإبدال السلب ووضعه موضع الإيجاب هو المدعو عند أهل البيان بالتجريد، وهذه التسمية منسوبة إلى أبي علي الفارسي" (السجلماسي، 1980) (صفحة 299)، وقد ساق له شواهد كثيرة من القرآن الكريم والشعر العربي.

3- مصطلح الاستدراك: وهو من الاصطلاحات التي ظهرت عند ابن المعتز قديما وسمّاه أيضا الرجوع، والتي عدّها من محاسن الكلام، وعرفه برسم تطبيقي وهو: ((بأن يقول شيئا ويرجع عنه، كقول الشاعر بشار بن برد بن بهمن (-168هـ):

نُبِّئْتُ فَاضِحَ أُمَّه يَغْتَابُنِي *** عِنْدَ الْأَمِيرِ وَهَلْ عَلَيْهِ (عَلِيٍّ) أَمِيرٌ

(ابن المعتز، عبد الله، 1982) (صفحة 60)

ووجه الدلالة منه: قد قال (عند الأمير) ثم استدرك واستكنف الحديث بقوله (وهل عليّ أمير) وموضع الاستفهام هنا مرده إلى النفي غير المثبت، وأما ابن أبي الأصبع المصري فقد قسمه ضربين فقال: " قسم يتقدم الاستدراك فيه تقرير، وقسم لا يتقدمه ذلك فمثال ما يتقدمه تقرير قوله تعالى: (إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفََسَلْتُمْ وَلَنْتَرَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ) (سورة الأنفال، الآية 43)، ومثال ما تقدم الاستدراك فيه نفي لا تقرير قوله تعالى: (فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتْ إِذْ رَمَيْتْ

وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى) (سورة الأنفال، الآية 17)، فأتى الاستدراك في هذه الكلمات في موضعين كل منهما مرشح للتعطف" (المصري، ابن أبي الأصعب، (1957) صفحة 118)، ووجه التعطف الملاحظ في الآيتين يرجع إلى كلمت (وَلَكِنَّ) في الأولى، و تَقْتُلُوهُمْ/ قَتَلَهُمْ و(رمى ورمى) في الثانية.

ولم يشذ ابن البناء على التصور، وإنما صاغ التعريف وفقا لمنهج كلية الخروج الذي رسمه، فقال في مفهومه: "ومنه ما يخرج من نفي الشيء إلى إثباته هو وغيره مبالغة ويسمى الاستدراك" (العدي، ابن البناء، (2006) صفحة 97)، والشاهد فيه قول الشاعر :

قَفَّ بِالذِّبَارِ الَّتِي لَمْ يَعْفَهَا الْقَدَمُ * * * بَلَى وَغَيْرَهَا الْأَزْوَاحُ وَ الدَّيْمُ

"حيث يفرز السياق الضدية (لم يعفها-بلى وغيرها) وهذه الضدية تملأ السياق بكم هائل من التوتر نتيجة للغيوبة التي تجعل حركة الوعي مترددة بين نفي الشيء وإثباته على صعيد واحد" (عبد المطلب، محمد، (1997) صفحة 360)، ثم يذكر المراكشي النوع الثاني من الرجوع، في باب الخروج فقال: "أو يخرج من ذكر شيء إلى ذكر ما يكون في المعنى متقدما عليه، كقوله تعالى: (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا) (سورة البقرة، الآية 132).

4- التناسب بين الحدود: من الشواهد ما جاء في قوله تعالى: (مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ) [سورة العنكبوت، الآية 41]. وتأويلها مطابق لما مرّ معنا في سياق الرجوع، فنسبة الأطراف إلى بعضها أتت بالمجهول من المعلوم، وهو أن الأصنام التي يرجون نفعها لا تنفعهم، كما هو الشأن بالنسبة للعنكبوت لا يقيها بيتها الضعيف من قرّ أو حرّ، والمجهول هو التمسك بالوهن والضعف من غير الله تعالى.

إنّ النسق الذي ابتكره العرب، تحت اسم نظرية النسب من الحدس الهندسي، ويضع تصنيفا ينتج عنه الكثير من التوافق بين حدود النص، خاصة عند الحديث عن دلالة اللّازم والملزوم له، وهو أمر قد فصل فيه ابن البناء العدي من خلال التحليل العام للنصوص التي تناولها في الإيجاز والاختصار، وذكر أطراف المعامل التناسبي فنجده في المحور الأول :

5- دلالة اللّازم للملزم له (التناسب) (العدي، ابن البناء، (2006) صفحة 143) :

ويلحق التناسب مواضع الإيجاز والاختصار، بذكر أطراف متناسبة دون أخرى لدالاتها عليها ضمنا، ويعبر عنها ب دلالة اللّازم للملزم له، والشاهد فيه ، قوله تعالى: (كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ) (سورة التكاثر، الآية 5)، حذف الجواب لدلالة تناسب الأطراف على مجهوله، والمعتبر هو: كلا لو تعلمون علم اليقين: "لأقلعتم عن باطلكم" (العدي، ابن البناء، (2006) صفحة 143) .

وقال صاحب الصفوة: "وجواب لو: محذوف لقصد التهويل و تقديره لو تعلمون لا ازدرتم" (الصابوني، محمد علي، (1997) صفحة 598) فيقدر السامع ما يخطر بباله، والتعليل هنا" لا يربط ربطا طبيعيا بين الموضوع والعبارة وحسب، بل إنه يمكن أن يربط بين العبارة و الباث و المتلقي" (الولي، محمد، (1990) صفحة 85)، فدلالة اللّازم للملزم تقتضي تعاور الخطاب بين الملقى والمتلقي، فثمة ما يربط بين الأوجه والأقطاب.

6- **مشكلة التناسب:** مرده إلى حذف مقدم الأولى وتالي الثانية، وإعادة صياغة الجملة حتى يتبين لنا المراد من المعنى القائم في الآية، **والشاهد:** ما جاء في قوله تعالى: (وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعُقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً) (سورة البقرة، الآية 170). وتأويل هذه الآية في نظر ابن البناء العددي: أن نسبة الذين كفروا إلى داعيهم كنسبة ما لا يسمع إلى الذي ينطق به ، فاكفَى بالطرفين : أحدهما " الذين كفروا" والثاني " الذي ينطق" فهي نسبة مركبة، وإعادة تركيبها تكون بإبدال المضمّر في التالي بظاهرة على هذا الشكل: " نسبة الذين كفروا إلى الداعي . المضمّر . كنسبة ما لا يسمع إلا دعاء ونداء إلى الناقع" (العددي، ابن البناء، (2006) صفحة 145). ويضيف شرحا آخر لمشكلة التناسب الموجودة في الآية: " هذه المتناسبة على نظام مشكلة التناسب: المتقدّم لفظا متقدّم تناسبا، وتالي كل نسبة منهما مركّب فيه المتقدّم لأجل الألفاظ الإضافية، فهي نسبة مركّبة" (العددي، ابن البناء، (2006) صفحة 143) لا تفهم إلا بعد تفكيك التركيب، وتحليل الحدود المركبة.

4. خاتمة

عَنّ لنا في ختام هذه الورقة البحثية التي تروم السعي وراء الشاهد البلاغي الذي عَضَط المصطلح البلاغي وأبان عن ماهيته البلاغية، فضلا عن شرحه ومحاولة إيجاد تعريف له يوازي إلى حدّ ما ما استقر عليه جمهور البلاغيين عامة، وإذ ذاك فإننا وقفنا على جملة من الإشارات التي تدلّ على وعي البلاغيين المغاربة بمدى إعجازية الخطاب القرآني وفرادته في النسق توشيحاً ومعنى.

ومن اللّطائف التي وقفنا عند مراميها، نقصد إلى تتبع وتسجيل ما يلي:

الخطاب القرآني معجر بلفظه ومعناه، وتفسيره وتأويله لا بد له من بيان.

- الكتابات البلاغية من عهد التدوين إلى القرن العاشر بوّبت لمباحث بلاغية أغلب شواهدا من القرآن الكريم.

- لم يكن المغاربة (المغرب الإسلامي في مقابل المشرق الإسلامي) بمنأى عن الدراسات البلاغية التي أرخت للدرس البلاغي اصطلاحا و وضعاً.

- عُني المنزِع البديع بالأجناس العليا للبلاغية وجعلها مناط البلاغة في القرن السابع الهجري
- أكّد السجلّماسي على المعنى الجمهوري والموطئ والفاعل في تحرير المصطلحات.
- فُرادة متاب الروض المريع في نسج الكليات البلاغية ووضع اصطلاحات لها تابعة.
- وشّح ابن البناء العددي مقدّمته بخطاب الأهداف وهو فهم الكتاب والسنة.
- المصطلحات التي أسردناها في هذا المقام هي أمثلة فقط عن النسق البلاغي العام الذي فسّر به العلماء آي القرآن الكريم.
- أكّد ابن البناء العددي على المحاور والمجموعات التي تحوي المصطلح البلاغي برمّته.
- اختصّ كل كتابه الروض المريع بالتفسير البياني للقرآن الكريم انطلاقاً من الرياضيات
- وفي الأخير نقول: إنّ البحث في هذا الشأن يكبر جرّمه ويغزر علمه متى غاص الباحث في مقاماته.

5- قائمة المراجع

1. الغازي، علال، (1999) مناهج النقد الأدبي بالمغرب خلال القرن الثامن للهجرة، المغرب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
2. مشبال، محمد، (2014)، البلاغة والخطاب، الرباط، دار الأمان.
3. مفتاح، محمد، (2001)، التلقي والتأويل، المغرب، المركز الثقافي العربي.
4. ابن جعفر، قدّامة، نقد الشعر، تحقيق وتعليق: عبد المنعم خفاجي، بيروت، دار الكتب العلمية.
5. المصري، ابن أبي الأصبع، تحرير التحرير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تقديم وتحقيق: حفني محمد شرف.
6. ابن منقذ، أسامة، (دس) البديع في نقد الشعر، تح: أحمد أحمد بدوي، حامد عبد المجيد، مراجعة إبراهيم مصطفى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
7. بوغازي، حكيم، (2018)، اتجاهات الأدب المغربي القديم، لبنان، دار الكتب العلمية.
8. الديباجي، السيد إبراهيم، (1378هـ) بداية البلاغة، طهران، مطبعة طهران.
9. الخاليلة محمد خليل، (2006) المصطلح البلاغي في [معاهد التصحيح على شواهد التلخيص لعبد الرحمن العباسي (-963هـ)]، إريد، عالم الكتب الحديث.
10. -العددي، ابن البناء، (1985)، الروض المريع في صناعة البديع، تح: رضوان بنشقرون، الرباط.
11. العمري، محمد، (1999)، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، المغرب، افريقيا الشرق.
12. قفيلة، عبده عبد العزيز، (1992) البلاغة الاصطلاحية، القاهرة، دار الفكر العربي.

13. ابن المعتز، عبد الله، (1982) البديع، قراءة وتعليق: كراتسوفيسكي، بيروت، دار المسيرة.
14. السجلماسي، أبي محمد القاسم، (1980)، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تح: الغازي علال، الرباط، مكتبة المعارف.
15. ابن رشيق المسيلي القيرواني، ابي علي الحسن، (1955) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تح: محي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة السعادة.
16. المصري، ابن أبي الأصبح، (1957) بديع القرآن، تح: حفني محمد شرف، القاهرة، نهضة مصر للطباعة.
17. حسن فاعور، علي، (1988)، ديوان زهير بن أبي سلمى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
18. عبد المطلب، محمد، (1997)، البلاغة العربية قراءة أخرى، لبنان، مكتبة لبنان ناشرون.
19. علان، ابراهيم محمود، (2002)، البديع في القرآن (أنواعه ووظائفه)، الإمارات، دار الثقافة والإعلام للمشاركة .
20. الصابوني، محمد علي، (1997)، صفوة التفسير، القاهرة، دار الصابوني للطباعة والنشر.
21. الولي، محمد، (1990) الصورة الشعرية في الخطاب النقدي والبلاغي، المركز الثقافي العربي

